التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال النشاط المقاولاتي

Women's empowerment through entrepreneurial activity

سفيان أحططاش [1]، صونية براهمية [2]

[1] مخبر المجتمع الجزائري المعاصر جامعة سطيف 2 (الجزائر)، s.ahtatache@univ-setif2.dz

[2] مخبر المجتمع الجزائري المعاصر جامعة سطيف 2 (الجزائر)، brahmia.sonia@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/06/24 **تاريخ القبول:** 2024/01/29 **تاريخ النشر:** 2024/03/28

ملخص:

يهدف هذا المقال الى الوقوف على أهم الأليات المعتمدة في الجزائر لتمويل المقاولة النسوية سعياً منها لبلوغ التمكين الاقتصادي. كما تم عرض أهم تحديات السياق السوسيوثقافي التي من شأنها عرقلة نشاط المرأة المقاولة. بحكم أن مختلف المواقف المجتمعية والتصورات الثقافية تعمل على تعميق مسارات إقصاء المرأة من المساهمة الاقتصادية الفعالة وربطها بالأدوار التقليدية.

الكلمات المفتاحية: تمكين؛ المرأة؛ نشاط؛ المقاولة.

Abstract :

This article aims to identify the most important mechanisms adopted in Algeria to finance women's entrepreneurship in order to achieve economic empowerment. He also addressed the presentation of the most important challenges of the sociocultural context that would hinder women entrepreneurs' activity. Different societal attitudes and cultural perceptions contribute to deepening women's exclusion from effective economic contribution and linking them to traditional roles.

Keywords: Empowerment ; women; activity; entrepreneurship.

المؤلف المرسل: سفيان أحططاش ، **الإيميل**: s.ahtatache@univ-setif2.dz

1. مقدمة:

لقد أكدت مختلف توصيات مؤتمرات هيئة الأمم المتحدة على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ،إذ يعد أحد الاستراتيجيات التي يجب على الدول تبنيها في سياستها التنموية اقتصادية كانت أو اجتماعية، ولأن المرأة تشكل عصب العملية التنموية لتمثيلها نصف المجتمع فهي كقوة مؤثرة وموجهة في عمليات التنمية المستدامة. لذا كان لزاماً على الفاعليين من حكومات ومجتمع مدني دعم إدماجها في النشاط المقاولاتي لتمكينها إقتصادياً بمايتيح لها مساهمة فعالة تكون دافعاِ لإحداث التغيير الاجتماعي في مكانتها ضمن مجتمعاتها المحلية.

إهتمت الجزائر بقضايا المرأة كغيرها من الدول، لكونها عنصر فعال في تحقيق التنمية والرقي بالمجتمع، حيث قامت بتحسين وترقية دورها على جميع الأصعدة بدءًا بالتمكين القانوني للمرأة، حيث صادقت على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. على غرار إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979، التي هي بمثابة الشرعة الدولية لحقوق المرأة. كما عملت الجزائر على ضمان تطور المرأة وتقدمها واعتماد تدابير خاصة للنهوض بوضعية المرأة، والقضاء على التحيزات والعادات العرفية الضارة، والحقوق السياسية للمرأة، كالقضاء على التمييز ضدها فيما يتعلق بالحياة السياسية والعامة والتمثيل في الحكومة، وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك فرص العمل وشروطه والرعاية الصحية والعناية الخاصة بالحمل والرضاعة وكفالة الفرص الاقتصادية والتربوية والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية على أساس المساواة.

فرغم أن تمكين المرأة كان يمثل أحد الإنشغالات المدرجة ضمن السياسة التنموية في الجزائر خاصة مع التحسن في مداخيل البترول مع بداية الألفية من خلال برامج وأليات الإدماج الاقتصادي للمرأة، بما يعزز قدرتها على إتخاذ الخيارات وتحويلها إلى إجراءات ونتائج مرغوبة، إلا أن نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي لا تعكس تلك الجهود المبذولة. فلايزال هناك العديد من العوامل التي تحول دون تمكين المرأة إقتصادياً على ضوء متطلبات منهاج بكين، وهذا ما يدعونا إلى طرح التساؤلات التالية:

- ماهو التمكين الإقتصادي للمرأة ؟
- ماهي مكانة النوع الإجتماعي في السياسات التنموية للجزائر ؟
- ما واقع تمويل ومرافقة نشاط المقاولة النسوية في الجزائر؟
- ماهي تحديات النسق الاجتماعي والثقافي لإدماج المرأة في النشاط المقاولاتي ؟

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.2 مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة :

التمكين من المفاهيم التنموية الحديثة و جوهر كل تنمية شاع إستخدامه بعد صدور تقارير التنمية البشرية، وعرف على أنه:"أنه يعني منح قوة قد تكون قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية أو مؤسسية لتسهيل أدائها، ويعني ذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عن طريق تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها اللجنة الإقصادية والإجتماعية." (لغربي، صفحة 243)

فهي كعملية يصبح الفرد من خلالها قادرًا على إدراك ذاته والشعور بالقوة والسيطرة على حياته الخاصة، وقادرًا على المشاركة في عملية التغيير. ومنه فالتمكين هو بناء القدرات الذاتية للأفراد ليصبحوا أكثر قدرة في حل مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم بالاعتماد على أنفسهم، وبالتالي يشير مفهوم "التمكين باعتباره استراتيجية لتنمية قدرات الناس وبناء الوعي والقدرة لديهم ليشاركوا في عمليات صنع واتخاذ القرار ". ويعنى التركيز على تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب حقوقها وامتلاك إمكانية الحوار الدفاعي لها على نحو يلهم المجتمع كله عملاً بمبدأ احترام حقوق البشر نساءاً ورجالاً في أي مجال متاح." (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الصفحات 128-129)

وقد ارتباط تمكين المرأة إيديولوجيا بقضية النوع الاجتماعي، وبالسياق التي وردت فيه ، فقد تم استخدام المفهوم من قبل المنظمات الأممية التي طالبت بضرورة تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة

للنهوض بالمجتمع وتنميته، بإعطاء المرأة حق السيطرة والتحكم في حياها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، على أساس أنه يحيل إلى معنى إتاحة نفس الفرص والإمكانيات للمرأة كما للرجل لإبراز قدراتها ومهاراتها في الحياة العامة ومن ثم، إعطائها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها. (بورغدة، الصفحات 4-3) فبالنسبة لمفهوم تمكين المرأة فلا يوجد تعريف متفق عليه إلا أن هذا المفهوم مرتبط بشكل كبير في مضمونه بفكرتي المشاركة في التنمية، و حقوق المرأة في المجالات المختلفة ودرجة ممارسة تلك الحقوق في إطار تحقيق المرأة لذاتها والشعور بقيمتها ومكانتها الاجتماعية ." (صلاح ، صفحة 89) بحيث يرى مالوترا وأخرون أن مفهوم تمكين المرأة لا يختلف كثيراً عن مفهوم التمكين بصفة عامة حيث أن مفهوم تمكين المرأة يتضمن قدرًا كبيرا من الخيارات التي يجب أن تتوفر للمرأة، سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية التي تتمثل في الحصول على التمويل، أو أن تعمل سواء في سوق العمل الرسمي ، أو من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤدي إلى تحسين قدراتها في الاختيارات أو اتخاذ القرارات." فمن حيث امتلاكها" لعناصر القوة الاجتماعية كالمعرفة ومختلف المهارات التي تساهم في تنمية قدراتها لًترفع من مكانتها الاجتماعية. (صلاح، صفحة 89)

2.2 مفهوم المقاولاتية النسوية:

ينظر للمقاولاتية "كعملية إنشاء منظمات جديدة، أو عملية اغتنام فرص حقيقية متاحة، كعملية ابتكارية تنطوي على تقديم شيء جديد مبتكر إلا أنه من الصعوبة بما كان إيجاد تعاريف حصرية حول المقاولاتية النسوية، بمفصل عن التعاريف الأخرى التي تصف المقاولاتية بصفة عامة، وهذا ما جعل الأولى تابعة لهذه الأخيرة، لذلك رأى ستيفنسون" أن النظريات المقاولاتية قائمة على تجارب الرجال، وعليه أصبحت تجارب الرجال هي القاعدة التي تقارن من خلالها النساء كمقاولات. (Arasti, p. 29) لذلك لابد من أخذ تجارب النساء بدلا من تجارب الرجال كنقطة انطلاق للوصف والتفسير من خلال فحص أنشطة المرأة المقاولة كتعريف جديد للواقع. على هذا الأساس تم التركيز على المقاولاتية النسوية كعملية ذات طابع نسوي خاص، قد تتقاطع مع المقاولاتية الرجالية في بعض جوانبها، لكنها تتميز عنها

في جوانب أخرى. مع ذلك، هناك من قدم تعريف للمقاولاتية النسوية بوصفها "عملية إنشاء وإدارة وتنمية المقاولات التي طورتها النساء، بما في ذلك النساء العاملات لحسابهن الخاص المبدعاتات المقاولات. وعليه فقد ركز هذا التعريف على إعتبار المقاولاتية النسوية كعملية إنشاء وإدارة وتنمية المقاولات المملوكة من طرف النساء دون غيرهم من النوع الاجتماعي الآخر، وهي تشترك إلى حد ما مع المقاولاتية الرجالية في إنشاء منظمات جديدة، الاختلاف الوحيد هنا هو نوع المالك لسلسلة المقاولات الناشئة في المجتمع، وتستخدم مجالات نشاط مختلفة، لتحقيق غايات محددة قد تختلف وقد تتشابه، علاوة على ذلك قد تختلف في أساليب الإدارة والاستراتيجيات وحجم النشاط.

3.2 مفهوم المرأة المقاولة :

1.3.2.من حيث أنها فاعل جديد: حيث دخلت المرأة لفضاء الممارسة المقاولاتية، باحثة عن دور جديد تكتشف من خلاله ذاتها، فضلا عن ذلك انها تعتبر كفاعل تنموي جديد مساهم وليس منافس للرجل في عملية التنمية المجتمعية، فمن الأهمية تعزيز مكانتها وحضورها الاجتماعيين، لكنها بالمقابل تصطدم بما يطلق عليه عبء الأدوار، حيث يتعلق بتعدد الأدوار المعاصرة للمرأة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، والمسؤوليات التي تنطوي عليهما، وما قد تشكله من ضغوط وقيود لها.

2.3.2.من حيث أنها منافس نوعي: لم يظل النشاط الاقتصادي نشاطًا ذكوريًا يحتكر فيه الرجل الموارد، وجعله في موقع المهيمن والمتحكم، بينما كانت المرأة في موقع المهيمن عليه، والتابع للهيمنة الأبوية على النشاط الإنساني، إذ أصبحت المرأة المعاصرة كنتاج لمجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية تبحث عن إعادة هيكلة أدوارها وفق تقسيم آخر، يختلف عن التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية بين الجنسين، وما المقاولاتية إلا ميكانيزم لتحقيق الاستقلالية والحرية الإدارية والمالية والحق في الملكية والإنجاز والابتكار، والمساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية وتعزيز التقدم المجتمعي على هذا الأساس، أصبحت المرأة المقاول تنافس الرجل على الموارد والفرص، وعلى الإنتاج وخلق الثروة، وعلى التوغل في أسواق جديدة.

3. إدراج النوع الاجتماعي في السياسات التنموية للجزائر:

يُمثل تمكين المرأة إحدى الأولويات التي تضمنتها مختلف البرامج الحكومية منذ الاستقلال، وتعززت قضية ترقية المرأة خلال العشر سنوات الأخيرة، كعنصر مهمً في مجمل الدساتير، التي تضمنت مبادئ حقوق الانسان وبالأخص محاربة التمييز بكافة أشكاله، وبالتحديد التمييز بين الرجل والمرأة، وهو ما ترجمته كافة القوانين المتعلقة بالأسرة والجنسية والعمل والصحة .. وغيرها، طبقا لالتزام الدولة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة. بحيث عرفت ديناميكية النهوض بقضايا المرأة وتمكينها وإدماجها وتيرة متسارعة، حيث أصبحت "من المؤشرات الأساسية لقياس مستوى التنمية البشرية لأية دولة تشكل اليوم قضايا المرأة المحور الأساسي في التوجهات التحليل النظري للعمليات التنموية، وأصبح إدماج المرأة في رسم خطى التنمية الشاملة شرطًا أساسيًا للنجاح إذ تجاهل البعد الإنساني في التنمية يعيق تقدمها." (عبدالسلام، صفحة 325)

و يمثل اعتماد منظور النوع الاجتماعي في جميع الاستراتيجيات الوطنية منها التشريعية أو المؤسساتية التي أُعتمدت لتعزيز مشاركتها الاقتصادية لأجل تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص (ليس تشابهها)، حيث عمدت الحكومة في ادماجها في السياسات التنموية بمخطط عملها لترقية المرأة، من خلال توفير مزيد من الوسائل للحفاظ على مكاسب المرأة وتعزيز حماية حقوقها. وقد حددت كأولوية تشجيع الاندماج الاقتصادي للمرأة في مجال التشغيل، فتواجد المرأة في سوق العمل ما هو إلا انعكاس للتغيرات التي طرأت على عمل المراة بالدرجة الأولى، وعلى نمو مكانتها في المجتمع الجزائري، فلم يعد نشاطها الاقتصادي مرهون بمجالها الخاص بل فتح لها المجال لتكون في فضاءات قطاعية أخرى، ويعكس هذا التغيرات في البناء الاجتماعي التي عرفته بعلاقتها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي و طبيعة العلاقة التراتبية الاجتماعية الموسومة بالأدوار الجندرية، الذي كانت تتسم بالهيمنة الذكورية، فهذه التغيرات العميقة أصبح ينظر لعمل المراة المقاولاتي كضرورة اقتصادية لتحقيق التنمية والتمكين الاقتصادي لها. وهذا بدعم مشاركتها الاقتصادية في إطار خلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لها حيث تم وضع برنامج دعم

التشغيل منذ سنة 2004 وفي هذا السياق "فإن الاستراتيجية الوطنية لترقية المرأة التي بدأت في سبتمبر 2010 في إطار البرنامج المشترك من أجل المساواة الجندر واستقلالية المرأة حيث دعم "جهود الحكومة للمساواة "وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصصة للنساء في إطار التعاون الدولي. (بن زنين، الصفحات 13- 14)

ومنه فإن التعامل مع مسألة الجندر في إطار سياستها التنموية ، وفق ما تقتضه قضايا المرأة مع مسألة حقوقها كرهان تنموي في سياق العولمة المترجمة في الاتفاقيات والاستراتيجيات من خلال برامج وأليات سواء في سوق التشغيل أو في المقاولاتية، التي أُعتمدَا في مسعاها على هيئات الاستثمار كألية لمساعدة الشباب البطال ومنهم النساء و كبح فقرها في ظل البرامج الاحتجاجات الاجتماعية لإنشاء مبادراتها الخاصة من خلال القروض المصغرة. لأجل تمكينها الاقتصادي والاجتماعي الذي يطرح بدوره تساؤلات حول واقعية تجسيده، فيما بين حضور المرأة كفاعل في مسار التنمية الاقتصادية وبين التغيير في محيطها الأسري والمجتمعي.

جدول1: نصيب المشاريع النسوية من هيئات الدعم حسب نوع النشاط لغاية جوان 2018

الحصة / القطاع	ANSEJ			CNAC		
	نصيب الرجال	نصيب المرأة	% المشاريع النسائية	المشاريع الممولة	نصيب المرأة	% المشاريع النسائية
الحرف	35452	7320	%4,67	2897	2332	%11,8
الفلاحة	52653	2579	%17,11	17366	2897	%22,3
خدمات	89429	17563	%16,42	29526	5035	%17,1

النقل	18505	481	%2,53	12042	150	%1,23
المهن الحرة	5661	4662	%45,16	540	449	%45,4
أشغال عمومية	32400	744	%2,24	8097	198	%2,38
الصناعة	21931	3655	%14,29	8762	2441	%21,7
الري	521	24	%4,40	316	16	%4,82
الصيد	115	16	%1.41	449	2	%0,44
نقل	55821	709	%1,25	45150	698	%1,52
مجموع	364445	36643	%10	135373	13050	%9,6

المصدر: الدورية الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 33 ،2018 ، ص 29-28

المؤشرات تعتبر من أحدث الطرق لمراقبة وضع تمكين المرأة وفق الشروط المعتمدة من قبل الهيئة الأممية، فهو "يشير إلى قراءة الواقع الفعلي لمعرفة الوضع الفعلي للمرأة من خلال توفر الإحصائيات و البيانات والمعلومات اللازمة لذلك، إضافة إلى ماهي البيانات التي نحتمك إليها. وتوجهنا فيما يتعلق بالقيم والأهداف، وتساعدنا على تقييم برامج بعينها وتقدير وتحديد تأثيرها." (لخاروف و الحديدي، صفحة 243)

الدعم يبقي ضعيف لا تجاوز 20 % في كل من ANSEJ أو CNAC، و حصولها على دعم وتمول في قطاعات نشاط الرجل مثل: الزراعة ،والبناء، الري ،الصيد، النقل تبقي نسب ضئيلة جدا من مجموع أنشطة المقاولة بصفة عامة، بينما أصبحت تمول المهن الحرة المتمثلة في الطب ،المحاماة ،موثق ، الأنشطة الحرفية التي تعتمد على التمويل المصغر، لعدم اشتراط العقار أو محل لإنشاء المشروع وهو ما

يشجع المرأة للتوجه لمثل هذا الدعم، حيث تشير الإحصائيات أن القروض الممنوحة للنساء من طرف الوكالات الهيئات الاستثمار لها يقدر ب 62,44 % في سنة 2017 .

ويعتبر ANGEM جهاز لتمويل النشاط المقاولاتي للمرأة المقاولة صاحبة المستوى التعليمي المنخفض، يهدف إلى مكافحة البطالة ومساعدة الأفراد الذين يعانون من صعوبات في تحقيق استقلاليتهم، وتشرف عليه وزارة التضامن الوطني وقد مكن برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتواجد المرأة أكثر فيه إطاره ف "06 من أصل كل 10 مشاريع ممولة تستفيد منها المرأة .

(بن غبريط، الصفحات 25 -27) فقد أشار المدر العام للوكالة الوطنية للتشغيل أن نسبة المرأة المقاولة لا تزال ضعيفة مقارنة بباقي الدول في العالم بحث احصت هذه الأخيرة أكثر من 814 ألف مسجلة أي 39 % من إجمالي المسجلين، حيث أن نسبة 54 % من إجمالي المسجلات بالوكالة من خريجات الجامعة، و22 % منهم من خريجات مراكز التكوين ومعاهد التكوين المهني " بحيث تشير الإحصائيات إلى وجود 400 ألف امرأة مستخدمة وناشطة في مجال العمل الحر.

فمن خلال الاستفادة من خدمات هذه الوكالة أصبحت مشاريع النساء في الحرف الصناعية هي الغالبة. فاعتماد هذه الهيئة على القروض المصغرة وتنمامي توجه المرأة له، وبالمقابل فهذا الدعم هي" قروض لا يمكن أن تكون ذات معنى اقتصادي أو استثماري يمكن الاعتداد به في تصور دور ذو أهمية للحاصل عليه في الدورة الاقتصادية." لأن تأثير متغير النوع على النشاط المقاولاتي للمرأة يشير إلى " 73% يعتبر عائق أمام نشاطها وسيره، حيث أنه توجد علاقة بين متغير النوع وطبيعة قطاع النشاط وأثبتت الاختبارات أن الناشطات في قطاع الحرف والصناعات التقليدية عن التأثير الإيجابي لمتغير النوع على أداء الأعمال بنسبة 71%، و88,46% ." (بن زنين، الصفحات 13-38)

بحيث أن أنشطة هذه المجالات تتعارض وخصوصية المرأة و ثقافة المجتمع المحلي، وعدم امتلاكها للمهارة والكفاءة فيها، وأن ما تتسم به المرأة من تجليات المشاركة الاقتصادية من ضعف في قدرتها التعاونية

في سوق العمل ، وهذا ما يؤكده توجيهها إلى مختلف الصيغ التمويلية لأجل ممارسة أنشطة ومهن حرفية الذي يشير إلى الهيمنة الاجتماعية للمورث الثقافي يعيد انتاج الهوية النسوية المنزلي الصناعة التقليدية على حساب طابع الأنشطة العملية الأخرى التي تريد المرأة انشائها ، فهي تسهم إلى حد بعيد في إعادة انتاج أوضاعها واستبعادها من أسواق العمل، ويعقد من اندماجها فيه. وهو لا يتوافق مع معنى التمكين الاقتصادي لها، الذي يبدو بعيد عن الواقع، وعدم وجود ترابط ألي بين التمكين الاقتصادي وارتفاع مستويات مشاركتها الاقتصادية. أن يغيب عنصر وعيها بمفهوم التمكين حيث أن ارتفاع عدد المشاريع الممولة من جهة، لا يعكس ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة ولا يشير إلى تحسن مستوى تمكينها الاقتصادي. (دياب العلمي، صفحة 155). فطبيعة المشاريع الممولة من طرفها التي لا تتوافق والبيئة السوسيوثقافية المصنفة لعمل المرأة في مجالات محددة من النشاط المقاولاتي سوى الحرف، المهن الحرة . أي أن العامل الثقافي مازال يلعب دور مهم في إحجام المرأة في الدخول للعديد من الفضاءات الاقتصادية الأخرى كالصناعة، التجارة. "فالتأثير الخاص الذي يمارسه المنطق الاجتماعي والثقافي الذي مازال يتحكم إليه الذهنيات في شأن العمل النسوي وفي إمكانيات المرأة المقاولة، لا شك أن إنشاء مؤسسة يعني ولو جزئيًا تطوير منطق فرداني (مستقل)، وهذا يتعارض مع المنطق الجماعاتي المنتشر على نطاق واسع". (سلامي و قريشي، صفحة 57). ومنه تترسخ الهيمنة الذكورية من حولنا في المجال الخاص أين تتجذر بصورة باطنية عميقة من خلال نموذج حياة المرأة أين تظهر في حالة المرأة يرتبط العمل بالجندر، وهنا تتقاطع اللامساواة في ممارستها تخصصات علمية ومهنية "خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار نوع التخصصات الدراسية التي تستوعب القدر الأكبر من المتعلمات، وكذلك نوع الأعمال التي تستند إلى المراة العاملة، حيث يلاحظ أن هذه التخصصات لاتجد تفضيلا اجتماعيا مثل تلك التي تستند الى الرجال ". (دياب العلمي، صفحة 57) فتقسيم الأنشطة بين الجنسين هو شكل غير طبيعي، لأنه قائم على تقسيم غير عادل وغير منصف بين الأفراد والوظائف، فمن الناحية الاقتصادية هو إهدار للكفاءات والإمكانيات

فالمرأة تعتبر نصف اليد النشطة في المجتمع ويجب استغلالها من أجل رفع التنمية ومشاركتها الاقتصادية عن طريق المساواة بين الجنسين ليس في الحقوق والواجبات وإنما من خلال الفرص المتاحة في سوق العمل الحر.

4 . النشاط المقاولاتي النسوي: الواقع، التحديات، والأليات

1.4 واقع النشاط المقاولاتي النسوي:

إن تطوير النسيج المقاولاتي النسوي ومساهمته في تنويع الاقتصاد المحلي والوطني مع الرجل هي ثنائية تسعى الدولة لتجسيدها ميدانيًا من خلال تكافؤ الفرص المتاحة وليس تشابهها لدعم هذه الفئة التي أثبتت حضورها في مختلف الوظائف ومنها القطاع الاقتصادي، ويظهر ذلك في تبني سياسات تنموية طموحة هادفة لتشجيع المبادرات الخاصة.

وهوما تجسده مختلف الأليات الداعمة لها (ANDI,ANSEJ,ANGEM) فهذه الأليات ساهمت في دعم وخلق فرص عمل لديها في إطار تشجيع المبادرة الخاصة لتسهيل ولوج المرأة للنشاط المقاولاتي، لأن هذه الأليات تعبر في السياق البنية الاجتماعية لأصحاب المشاريع كرأس مال اجتماعي رسمي ، بحيث أن نسبة مشاركة المرأة من إجمالي السكان النشطين غداة الاستقلال كانت لا تتعدى 1 %، حيث يعتبر النشاط المقاولاتي في الجزائر نشاطا ذكوريًا بامتياز، بحسب إحصائيات المرصد الشامل للمقاولاتية في تقريره عن المقاولاتية النسائية لسنة 2012، أن نسبة المقاولين الذكور إلى نسبة المقاولات في الجزائر يقارب الثلاثة أضعاف، و تمثل المقاولات نسبة 5 %من إجمالي البالغين في الجزائر حين بلغ عدد الذكور نسبة 12 %. (Global entrepreneurship monitor, pp. 45-46)

بينما اليوم أصبح يمثل حجم النساء المستفيدات من حصة المشاريع بـ 19 %من مجموع أرباب العمل، "وترتفع في المناطق الحضرية بـ20,1 % وتنخفض في المناطق الريفية إلى 13,0%. فالمرأة اليوم لديها من الوسائل والهياكل لتكون حاضرة في الميدان المقاولاتي، فتحسن مؤشر تعليم المرأة، حيث تبلغ نسبة المتعلمات وحاملات الشهادات الجامعية 75% ، وهو مؤشر يفتح المجال للمرأة لخوض تجربة المقاولة في

مختلف القطاعات. عكس نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة لم تتجاوز نسبة 19% فقط. فالمقاولة النسوية ما تزال تبحث عن مكان لها في الاقتصاد المحلي والوطني فرغم التقدم المضطرد في مؤشر التقدم الذى حققته بعدد المشاريع التي تترأسها نساء من النسيج المقاولاتي الوطني الذي تعكسه المفارقة بين تنامي المستوى التعليمي للمرأة وبين ولوجها لعالم المقاولاتية، فالنسبة تبقى بعيدة عن القدرات النسوية الحقيقية الموجودة في الجزائر، ولا تغطى الاحتياج من الإنتاج المحلي ولاتساهم في القطاع الاقتصادي عامة. فحسب ما تشير إليه بيانات الترتيب العالمي لمؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لسنة 2018 ، تحتل الجزائر المرتبة 122 وفق مؤشر سد الفجوة في مجال التعليم، بينما لم يتم تقليص الفجوة بين الجنسين في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص حيث تحتل المرتبة 132 عالميًا. (World Economic Forum, 2018) فالمقاولة النسوية هي شكل جديد للنشاط الاقتصادي وللدور المجتمعي الذي تتطلع إليه المرأة الجزائرية، فنشاطها المقاولاتي يختلف باختلاف المجال السوسيوثقافي والاقتصادي كما تختلف الدوافع والحاجات إليه في المجال الذي تتفاعل فيه كتحقيق الذات ، الاستقلال الاقتصادي، الارتقاء في سلم التراتبية الاجتماعية ...إلخ. الأمر الذي قد يكون داعم أو معرقل لها، فهو نتاج ممارسات ذات طبيعة اجتماعية، اقتصادية، ومالية، مهنية تقيد توجهات وخيارات النساء. فحركة بعث المرأة للنشاط الاقتصادي بمختلف صوره "ينصهر في رحم منظومة ثقافية اجتماعية تتأسس على نسج متشابك من العلاقات الاجتماعية التي تتحرك المرأة صاحبة المشروع في دوائرها وتستند إليها. صانعة منها رأس مال اجتماعي ترفد به إمكانياتها المادية ويبرز الرجل بصيغ متعددة وبأدوار متباينة كشريك داعم ومساند للمرأة مؤسساتها. «وتحاول بحنكة بالغة ربط الخاص بالعام في حياتها، وربط تمثلها لما هو اقتصادي ببعده الاجتماعي بهدف الرقي بمكانتها الاجتماعية في ظل الاجتهاد بالاحتفاظ والصون بأدوارها الاجتماعية، والتأكيد على دورها الإنتاجي بصور رمزية مختلفة من تأكيد مشروعيته من صور تعمل فيها على تأصيل نشاطها في عمق مقومات الهوية والانتماء. مترصدة بذلك لكل محاولات التشكيك أو التحفظ على نشاطها الاقتصادي باسم الدين أو العرف أو التقاليد." (العطا محمد عمر ، صفحة 30). فالمبادرة

للنشاط الاقتصادي تتميز بنوع من الذاتية المرتبطة بدورها بالسياق السوسيوإقتصادي الذي تنتمي إليه المرأة، ويرتبط أيضا بالخصوصية الفردية والجماعية، فالمشروع المقاولاتي كيفما كان طبيعته لا يمكن أن يكون بمعزل عن البنية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي الذي تنتمي إليه. من هذا المنطلق لا يمكن للفعل الاقتصادي للمرأة ومبادرتها ببعث المؤسسة الاقتصادية وإحداث مشروع مستقل مهما كان حجمه، ومهما كان نوعه، وقطاع النشاط الذي تنتم إليه. وبغض النظر عن نموذج المرأة صاحبة المبادرة فيه سيدة أعمال كانت أو بائعة رصيف أو تاجرة حقيبة، أن تنفصل عن محيط اجتماعي يحتضن مبادرتها بأسلوب أو بأخر، ولا يمكن لتلك المبادرة أن تشذ عن فلك اجتماعي ثقافي وقيمي تتحرك فيه المرأة الباعثة، وتسترفد منه نماذجها التسييرية وثقافة إدارتها لمؤسستها. «فالخصائص والقيم المشتركة التي تميز مجموعة من الأفراد عن المجموعات الأخرى، تطبع أنماط التفكير والممارسة لأفراد المجتمع، هذا ما عبر عنه بمفهوم البرمجة. فالمجال الذي تعيش فيه المرأة بما يحمله من مضامين وممارسات ثقافية واجتماعية، وقواعد ومعايير منظمة للنشاط الإنساني والسلوكيات المصاحبة له، له دور محوري في دعم أو عرقلة التوجه المقاولاتي النسوي بغض النظر عن طبيعة النشاط، ومدى ملائمة الإنتاج للاحتياجات المحلية والوطنية."(Hofstede, p. 18)

2.4 أليات للتمكين الاقتصادي للمرأة:

لإقامة مجتمع تسوده قيم المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجنسين، يتم اعتماد سياسات اقتصادية ترتكز على البنية الثقافية للمجتمع و العمل على تعزيز مكانة المرأة في إطار محيطها الأسري والمجتمعي بما يضمن." توسيع مشاركتها في مسيرة التنمية. على أساس أحقية المرأة في فرص متكافئة مع الرجل دون تفرقة إلا بمعيار الكفاءة خصوصًا. "وتتأكد هذه الحقيقة اليوم خصوصًا وأن مجتمعاتنا العربية تعيش عصرًا مثقلاً بتحديات شتى تقتضي تعبئة الجهود من أجل تنمية عادلة وشاملة لكل شرائح المجتمع وفئاته." (بن جليلي، صفحة 21) فأليات التمكين الاقتصادي التي ترتكز على زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة تستوجب دراستها في سياق المجال السوسيو-إقتصادي. الذي يمثل الوعاء الحاضن للفاعلين الاجتماعين المتفاعلين فيه. يُمَكِنُ بعضهم ويقيد البعض الأخر. ولزيادة هامش الحضور النسوي يستدعي تجاوز قيوده، وتعزيز موارد النساء المقاولات ورأسمالهن حتى يتمكن من التموضع فيه من خلال توسيع مهن وأنشطتهن

الاقتصادية، بمعنى جعل الأسواق مكانًا لنجاح المرأة على مستوى السياسات، وتمكين المرأة من المنافسة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد، وتحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها وتحقيقها. إذ يشكل عامل المورد البشري المفهوم الجوهري لعملية التنمية، فلا تبقي الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة أقل من قدراتها، بل يتناسب دعمها مع قدراتها التي تتأتى من خلال إدراكها ووعيها بمفهوم التمكين الاقتصادي الذي «يعني توعية المرأة وإدراكها بأن التقسيم النوعي التقليدي للعمل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي وضعت لها هو جزء من الوضع الاجتماعي العام، وانعكاساته التي تنتقل دائمًا في الحياة اليومية من خلال التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام. فعملية تمكين المرأة تعني الإيمان بطاقاتها وتشجيعها على نبذ القيم المجتمعية التي تعيق انطلاقها، وذلك عن طريق رفع مستويات تعلمها وإتاحة الفرص للعمل في المجالات المختلفة وتزويدها بالتعلم والتدريب المهني اللازمين، بذلك العمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها." (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الصفحات 128–129) فالبرامج والاستراتيجيات التي تبني وتزيد من قدرات المرأة، ومن الفرص المتاحة لها، ومن فهمها أيضًا لما لها من حقوق ووعيها بها، كما تعطى العملية مجال للأولويات التي تسعى إلى خلق ظروف تجعل المرأة مسؤولة عن تنمية ذاتها. فتوفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية للتمكين الاقتصادي للمرأة غير كافية في ظل غياب استثمار فعلي لقدراتها الذاتية. وتسليط الضوء على الطرق التي تستطيع المرأة من خلالها أن تخلق لنفسها فضاء جديد للعمل والإنتاج باستغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفر الأدوات المالية اللازمة لضمان استمرارية مشروعها التنموي الاقتصادي ومنه تمكينها من زيادة إنتاجيتها وتطويرها.

3.4 تحديات النسق السوسيوثقافي للنشاط المقاولاتي النسوي:

إن السياق الثقافي وتحدياته يعرقل نشاط المرأة المقاولة فالقوالب «النمطية المجتمعية مازالت تعرقل نشاطها المقاولاتي ومن تطوره منها واجباتها كونها أم وربة بيت. ورغم ما أحرزته من دعم سياسي. فلا يجب أن نتغافل عن أهمية ما تلعبه مختلف المواقف المجتمعية والتصورات الثقافية في تعميق مسارات اقصاء المرأة في المساهمة الاقتصادية، بحيث لا تزال البنى الذهنية الاجتماعية واللاوعي الجماعي يصر على توثيق صلة المرأة بأدوارها الإنجابية، ومنه استثنائها من الأدوار الإنتاجية في المجال الاقتصادي. فالمجتمعات العربية تعاني من عقدة ازدواجية المواقف اتجاه المرأة في المجتمع التقليدي، أين يقف الرجل التقليدي من المرأة موقفًا

رافضًا ومتحيزًا ضدها، لأنه ينظر إليها كأنثى ضعيفة مغلوبة على أمرها. وبالتالي ليس له أن يضع فيها ثقته كقوة كامنة تستطيع أن تواجه المصاعب وتساعده في القيام بما يكفل استمراره الحياة. «ونعتقد أن ازدواجية المواقف هي المسؤول الأول حول اتساع الفجوة الحضارية والاجتماعية الفاصلة بين الرجل والمرأة، لذلك نرى أن مجرد التوقيع على اتفاقية مناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يحل المشكلة، وستبقى هذه الاتفاقية حبر على ورق ما لم تقتنع بمضمونها جميع أطراف المجتمع من رجال ونساء ، و ما لم يتحرك المجتمع لتحقيق هدف أساسي يتمثل في إزالة الفوارق السطحية المغرضة في التمايز بين الرجل والمرأة." (جوهر ، صفحة 86)

فالسياق الاجتماعي لا يتعامل ولا يتماشى مع تطوير نشاط التقاول النسوي، الأمر الذي يعود إلى غياب الثقافة المقاولاتية في مختلف البرامج التعليمية والتكوينية، سواء في الجامعة، مراكز التكوين المهني والتمهين والتوجيه. كما أن هناك غياب للمرافقة الجوارية لمختلف المؤسسات الداعمة للاستثمار، والتي يغلب على منهجية أعمالها منطق التسيير الإداري وإجراءاته. أظف الى ذلك صعوبة الحصول على التمويل رغم كون مختلف مراحله تطبق بمثل ما تطبق مع الرجل، وكذلك نقص التكوين وصعوبة الاندماج في الوسط المهني، والتوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، ونقص الثقة لدى المرأة في ذاتها وقدراتها في المشاركة الاقتصادية وهذا يرجع إلى نقص الوعي بالثقافة المقاولاتية لديها أساساً.

5. الخاتمة:

إن سياسة دعم للنوع الاجتماعي كألية تنموية، هي غير مؤطرة بالشكل الذي يساهم في رفع الوعي بالثقافة المقاولاتية وبالتمكين الاقتصادي كأحد الرهانات والتحديات الاستراتيجية الممكن اعتمادها لتغيير أوضاع المرأة والرقي بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية. ركز على السياسات العملية لتمكين المرأة من خلال الأليات المؤسساتية المجسدة في المرافقة الفعلية للمشاريع النسوية. فالتوجه لعدد من المؤسسات الداعمة للاستثمار والمهتمة بكبح بطالة النساء عن طريق دفعهن نحو بعث مشروع اقتصادي مستقل،

ويحفزهن على خوض المبادرة ومساعدتها تعنى في حد ذاته توجها محدودا ينصهر في فضاء توافر الوعي والإرادة لتغير أوضاعها.

من المهم أن تتجه هذه السياسات والبرامج المؤسساتية إلى دفع مساراتها من خلال القروض المصغرة بحيث لا يجب أن تتحول إلى هدف في حد ذاته بقدر، ما يجب أن تلتزم الأطراف الفاعلة والمتداخلة في مختلف عمليات ومراحل التمويل وبرامجه مع هدف التحقيق الفعلي والملموس للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. مما يتطلب تلازماً استراتيجيا بين التمويل والتمكين وضرورة متابعة المرأة المستفيدة من التمويل في مختلف مراحل تطور مؤسستها. من ناحية أخرى مفهوم التمكين في حد ذاته يجب أن لا يقع التعامل معه على أنه مفهوم مجرد ومحدد مسبقًا، بل يتوجب إخضاعه بدوره لخصوصية كل سياق ثقافي واجتماعي وربطه بتمثيلاتها للتمكين.

6.قائمة المراجع:

أحلام العطا محمد عمر . (2012). التمكين الاقتصادي للمراة السعودية (الأبعاد والمعوقات). *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، ص 30.

أسيا لغربي. (2004). *معجم مفاهيم التنمية* (المجلد 1). بيروت، لبنان: البنك الدولى.

العطا محمد عمر، و أحلام العطا محمد عمر. (2014). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية (الأبعاد والمعوقات). *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، ص 27.

أمل لخاروف، و سمر الحديدي. (2011). مشروع إزدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية. *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ص 243.

أميرة عبدالسلام. (2015). الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع. *المجلة العربية للدراسات النفسية والتربوية*، ص 325.

بلقاسم بن زنين. (2012). المرأة والتغيير : دراسة حول دور أداء السياسات العمومية. *إنسانيات*، ص ص 13- 14.

رياض بن جليلي. (2011). تمكين المرأة من أجل التنمية . *سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية*، ص 21.

صلاح جوهر . (1982). *المرأة العربية المعاصرة ...إلى أين؟* القاهرة، مصر: دار أفاق الغد.

عادل دياب العلمي. (2000). القيم والتغير الاجتماعي في سورية. *رسالة ماجستير في علم الاجتماع كلية الأداب والعلوم الإنسانية*، 155. دمشق، سوريا.

عادل دياب العلمي. (2000). القيم والتغير الاجتماعي في سورية. *رسالة ماجستير في علم الاجتماع كلية الأداب والعلوم الإنسانية*، 155. دمشق، سوريا.

عائشة بورغدة. (2016). المرأة الجزائرية والتمكين الإجتماعي والإقتصادي. *1* ، ص ص 4-3.

فؤاد صلاح. (2005). *الدور السياسي للمراة اليمنية من منظور النوع الإجتماعي*. مؤسسة فريدريا.

منيرة سلامي ، و يوسف قريشي. (2010). التوجه المقاوللاتي للمرأة الجزائرية. *مجلة الباحث* ، ص 57.

نورية رمعون بن غبريط. (2010). المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي. *قيادة وتنمية أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية*، (ص 60).

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. (2009). *التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008* ، بغداد.

Global entrepreneurship monitor. (2012). women's report. pp. 45-46

Hofstede, G. (1994). *vivre dans un monde multiculture.* Paris, France: édition d'organization.

World Economic Forum. (2018). *The Global Gap-Report.*

Z Arasti .(2008) .l'entrepreneuriat Féminie en Iran : les structures socioculturelles . *Revue libanaise de gestion et d'économi*e.Lebanon. p 28